" دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا"

د. أحمد رمضان بن نوبة
جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية

د. ناجم محمد عبد الله أبو خيط
المعهد العالي للعلوم والقنية أولاد على

المستخلص

إن التطور السياسي والاقتصادي الحاصل في ليبيا والذي يرتبط نجاحه أو فشله بحدوث أو عدم حدوث تطور مشابه على مستوى هياكل الدولة، وانطلاقاً من هذه الاعتبارات صدر قانون نظام الإدارة المحلية في ليبيا رقم59 لسنة2012 م. ليواكب التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة وبما يتماشى والإصلاحات الاقتصادية في ليبيا.

وحيث إن الإدارة المحلية تسعى جاهدةً للعب دورٍ مهمٍ في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو مشروعات استثمارية والعمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية المسيطرة في برنامجها التنموي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين وكذلك العمل على تقديم الخدمات العامة وتوجيها وتنسيق ومراقبة الانشطة المحلية، وإقامة مبادرات من شأنها تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

وتعدّ المجالس البلدية الوحدة الأساسية للحكم والإدارة المحلية في ليبيا، وتشكل حلقة الوصل (الوسيط) بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة، والخطط التنموية.

ومن هذا المنطلق فإن الهدف الأساسي لهذه الورقة هو التعرف على الدور الذي تؤديه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال التعرف على واقع الإدارة المحلية في ليبيا، وخططها التنموية في ضوء العلاقة القانونية والإدارية التي تربط البلديات مع وزارة الحكم المحلي، وصلاحيات كل منها، وفي حدود إمكاناتها ومواردها المتاحة. خاصةً في ظل الظروف القائمة وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيقها واقتراح التوصيات المناسبة التي تعزز من دورها ومساهمتها في عملية التنمية وبناء الدولة الليبية الحديثة.

أولاً: المقدمة:

شهد بداية القرن العشرين اتساعاً كبيراً في نطاق العمل الحكومي فشمل نشاط الدولة قطاعات وميادين في الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها، وكانت مهامها مقصورة في السابق على القطاع الخاص فأخذت هذه الظاهرة تسود كثيرا من مجتمعات العالم باعتبارها تدخلاً إيجابياً غايته توفير الخدمات الضرورية للسكان أو تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه أو تحقيق العدالة الاجتماعية، فتحولت مهمة الدولة من مفهوم الحراسة وضمان الأمن والعدل إلى دولة تحقيق الرفاه وأصبحت الدول المعاصرة تعاني من أمرين هما "زيادة العبء على كاهل حكومات تلك الدول في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون، وزيادة رغبات الناس في مشاركة الحكومات في إدارة تلك الخدمات فكان لزاما على الدول أن تأخذ بنظام الإدارة المحلية.

وتهدف الإدارة المحلية إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين في شتى المجالات وقد أولت الدول المختلفة موضوع التنمية عناية خاصة فازدادت الأعباء والواجبات التي تقوم أجهزتها المركزية بها مما جعل على الإدارة المحلية مواكبة التطورات أن لا تكتفي بتقديم الخدمات الأساسية وإهمال الجباية فحسب بل تسهم في تحقيق التنمية في المجتمع بما تقدمه من خدمات وبرامج وأنشطة ومشاريع إنتاجية بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى المواطنين وزيادة تفاعلهم وإشراكهم في تخطيط وتنفيذ المشروعات الهادفة إلى خدمتهم ورفع مستوى حياتهم.

وتعدّ المجالس البلدية الوحدة الاساسية للحكم والإدارة المحلية في ليبيا حيث تشكل حلقة الوصل (الوسيط) بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة والخطط التنموية، وبالتالي اثبتت التجارب عبر التاريخ إن ممارسة الديمقراطية ومشاركة الشعوب في اتخاد القرارات له الأثر الفعال في عملية التنمية الاقتصادية من ناحية وزيادة الانتاجية لهذه الشعوب من ناحية أخرى، فكلما كان مصدر تقديم الخدمات أقرب للسكان كانت النتائج أفضل لا شباع رغبات الأفراد، وهذا ما أثبته الاقتصاديات الحديثة التي لعبت فيها السلطات المحلية دوراً مركزياً في عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية، ومع هذا فإن التنمية المستدامة تعتبر الركيزة الأساسية للمجتمع وتطوره، فهي مصطلح حديث النشأة من خلال بحثها عن اقتصاد قوي لتحسين مستواها المعيشي، ولتحقيق نوعية الحياة الامثل للإنسان فإن جوهرها هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة لتحقيق كافة متطلباتهم **(مختاري، 2014)**.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تعتبر ليبيا من دول العالم الثالث (النامية) التي تخضع للنهوض باقتصادها من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة مستديمة وللخروج من أزماتها المتعددة باعتبارها مهمة صعبة دون توفر الاستراتيجيات والسياسات التنموية لتحقيق جميع أهدافها على المستوى المحلي، ولابد للإدارة المحلية أن تقدم الخبرة والكفاءة والفعالية.

وعليه سنحاول في هذه الدراسة المتواضعة تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة المحلية المتمثلة في البلديات في تحقيق التنمية المستدامة، كآلية يعول عليها لبناء الدولة الليبية الحديثة وتعزيز دورها ومساهمتها في عملية البناء والتنمية . وذلك من خلال معالجة الاشكالية التي مفادها: (ما الدور الذي تؤديه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا)

ثالثاً: أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يمكن صياغة جملة من الغايات التي تنحصر أساساً في الكشف عن بعض الأهداف الفرعية التالية:

1. محاولة التعرف على واقع الإدارة المحلية في ليبيا، وبرامجها المتعددة ودورها في تنمية المجتمع المحلي في ضوء العلاقة القانونية والإدارية التي تربط البلديات مع وزارة الحكم المحلي، وصلاحيات كل منها، وذلك في حدود إمكاناتها ومواردها المتاحة. التعرف على العلاقة القانونية والإدارية التي تربط البلديات مع وزارة الحكم المحلي.
2. التعريف بمفهوم الإدارة المحلية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات.
3. وضع التوصيات التي تعزز من دور الإدارة المحلية ومدى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة الليبية الحديثة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الكشف عن دور الإدارة المحلية في دعم عملية التنمية المستدامة ومساهمتها بالرقي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحديد أهم المعوقات التي تحد من دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض وتحليل الأدبيات النظرية والمتمثلة في الكتابات والأبحاث التي تناولت موضوع الإدارة المحلية ومن ثم تقديم رؤية وتوصيات لكي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة سواءً كانت الاقتصادية أو الاجتماعية.

ووفقا لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري.
- الإدارة المحلية ودورها في عملية التنمية المستدامة.
- المعوقات التي تواجهها الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

سادساً: الإطار النظري:

1- الإدارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية ومن هذه التعريفات ما يلي:

- يعرفها الكاتب البريطاني (modiegrame) على أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضه للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملاً لأجهزة الدولة المختلفة **(محمد،2006)**.
- وعرفها الشيخلي بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ المركزية في الدولة لرسم السياسة العامة للدولة إضافةً إلى إدارة المرافق القومية للبلاد وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة (طعامنة، 2003).
- وتعرف أيضاً بأنها نظام من انظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاد القرارات بعيداً عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة وهي بهذا تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة (سليماني،2015).

هكذا يتضح أن اتباع الدولة لنظام الإدارة المحلية في تقسيمها الإداري يدل على وجود سلطات متعددة تتقاسم الصلاحيات والاختصاصات الإدارية بينها وبين الإدارة المركزية، وتتمثل هذه السلطات في المجالس البلدية التي غالباً ما تكون منتخبة، وهذا ما لا نجده اطلاقا في النظام المركزي الذي

يتنافى مع قيام إدارة محلية حقيقية حيث يعتبر نظام الإدارة المحلية من متطلبات الديمقراطية الحقيقية(**جعفر، 1988**).

أ. أهداف الإدارة المحلية:

تسعي الإدارة المحلية في المجتمعات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي: (www.dspace.univtiemccen.dz)

- **الأهداف السياسية:** ومنها المشاركة في اتخاد القرارات حيث تعتبر المشاركة أحد الأهداف التي تسعي الإدارة المحلية لتحقيقها وهي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاد القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيساً على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع ، ويمكن القول بأن الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية وأساساً وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة، كذلك يمكنها أن تدعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي وتسهم في القضاء على القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائياً، وتقوى البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة ويمكن أن يظهر عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي والمركزي للدولة.
- **الأهداف الإدارية** : يعتبر نظام الإدارة المحلية من الوسائل الملائمة لتقييم الخدمات المحلية والاشراف على إدارتها حيث يعمل على تحقيق الكفاءة الإدارية عند تقديم السلع والخدمات المحلية حيث يمكن لنظام الإدارة المحلية تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة والتي تختلف من محلية إلى أخرـ وبالتالي فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي، كذلك القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية وخلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية.
- **الأهداف الاجتماعية:** تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية وتدعم وترسخ الثقة بالمواطن واحترام حريته ورغبته في المشاركة في الشؤون المحلية وتعمل على زيادة احساس الأفراد بانتمائهم الاقليمي والقومي(**شطاري، 1994**).

ب. خصائص الإدارة المحلية:

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تميزها عن الإدارة المركزية أهمها:

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى اعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- تعمل على تنمية المجتمعات المحلية وتوفير مستوى معيشي أفضل.

- اشتراك الأفراد في إدارة الامور ذات الاهمية الإدارية لكون اولئك الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبيتها.
- تعمل على تكيف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد واعداد القيادات الصالحة وتدعم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المختلفة.
- إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الداخلية.

ج. الفرق بين الادارة المحلية والحكم المحلي:

يقتضي تحديد ماهية نظام الادارة المحلية أن نميزه عن النظم القانونية المشابهة مثل نظام الحكم الحلي و نظام اللامركزية

جدول رقم (1) مقارنة بين "الحكم المحلي" و "الادارة المحلية"

وجه الاختلاف	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
المنشأة	ينشأ بموجب الدستور /النظام الأساسي للدولة.	تنشأ بموجب القوانين واللوائح.
الاختصاص	قضائي، تشريعي، تنفيذي، وتمثل في الحكومات الفيدرالية والاتحادية.	تنفيذي فقط، تختص بأقاليم ذات خصائص سكانية واقتصادية محددة متجانسة.
الارتباط	يرتبط بشكل الدولة ويعتبر أسلوب من أساليب التنظيم السياسي.	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة وتعتبر من أساليب التنظيم الإداري.
مدى ثبات الاختصاص	يتمتع اختصاصها بدرجة ثبات عالية نسبياً.	اختصاصاتها قابلة للتغيير زيادة أو نقصان.
الاستقلالية	أجهزة تنفيذية مستقلةً نسبياً عن الحكم المركزي.	أجهزة إدارية تنفيذية مستقلة نسبياً عن الحكمالمركزي.
الشمولية	تشمل الإدارة المحليةوالحكم المحلي على حد السواء.	صورة من صور الحكم المحلي.
الصلاحيات	ممنوحة بموجب التشريع ولا تُنزع إلا بقرار من الهيئة التشريعية.	ممنوحة بموجب التشريع القانوني.
الرقابة	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من السلطة المركزية.	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية.

المصدر: "محمد جاسم (2015). بعنوان" البلديات والتنمية المحلية والمستدامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الاقصى، ص، 40".

د. مستويات الإدارة المحلية:

يقوم بمهام الإدارة المحلية في أغلب المجتمعات مؤسستين تتميز كل منهما بتنظيم اجتماعي ويقوم كلا منهم على الاعتماد المتبادل بينهما بالدرجة الأولى تم بينها وبين البيئة المحيطة.

- **الولاية** : حيث تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصاً من اشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وعرفت على أنها الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتعني أيضاً الدائرة غير الممركزة للدولة حيث تشكل بهذه الصفة فضاء لتنقيد السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة **(نعمة، 2010)**.

- **البلديـة:** وتعرف حسب قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012 بأنها وحدة نظام الإدارة المحلية التنفيذية والتي تهدف إلى تقديم الخدمات مباشرة للمواطنين حيث تضم كل محافظة بلدية واكثر وتضم البلدية في نظامها عدد من المحلات ويجوز أن تضم عدداً من الفروع البلدية أو هي عبارة عن جماعة إقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون ولها إقليم واسم ومركز يديرها مجلس منتخب هو المجلس البلدي وهيئة تنفيذية.

- **جماعة اقليمية**، بمعني لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة، وهو ما تضمنه القانون 59 لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية بحث تتمتع بالشخصية المعنوية ويقصد بها مجموعة من الاشخاص والأموال ترصد لتحقيق مصالح وأهداف يعجز الفرد عن والمال الخاص عن تحقيقها، وتعتبر البلدية من اهم المؤسسات التي يبني عليها النظام الاجتماعي ككل فهي تمثل سياسة الدولة وتعبر عنها وتعكس برامجها وتتوسط مباشرة بينها وبين المواطن على مستواها الاقليمي**(سليماني. 2015)**.

هـ. اختصاصات البلدية:

تختص البلدية بوجه عام بتنقيد اللوائح البلدية وانشاء وإدارة المرافق العامة المتعلقة بشؤون التخطيط العمراني والتنظيم والمباني والشؤون الصحية والاجتماعية ومرافق المياه والانارة والصرف الصحي والطرق والميادين والجسور ووسائل النقل العام والنظافة العامة والحدائق واماكن الترفيه العام والاسواق العامة والموافقة على التراخيص وانشاء المشروعات السياحية والاستثمارية داخل حدودها كما تتولي البلدية المهام التالية:(ملاوي، 2008).

- الحالة المدنية– تعميم القوانين والنظام.
- تنظيم الانتخابات– الامن والنظام.

- الإدارة المالية – النشاطات التربوية والتعليمية والاجتماعية
- تسيير الأماكن العامة– مرافق – انشاء وإدارة الطرق والجسور.
- الاشراف عن الانشطة الاقتصادية والخدمية .
- توثيق السجل المدني–تنظيم الحرس البلدي– اصدار التراخيص.
- إدارة حاضنات المشروعات الصغرى .

و. المعوقات التي تواجه نظام الإدارة المحلية

إن المشكلات التي تعاني منها الإدارة المحلية والتي تؤثر سلباً على مستوى أدائها تتمثل في الآتي (www.alnodom.com).

1. البعد المكاني للتنمية:

نتيجة لسوء التخطيط وعدم تبني سياسة تخطيطية تقوم على المزج بين منظومتي التخطيط الاستراتيجي والإقليمي مما أدى إلى وجود اختلالات تنموية وفوارق إقليمية في عملية التنمية أدت إلى اختلالات في توزيع السكان حيث تتحو لبعض المناطق إلى من اطق طاردة وأخرى إلى مناطق جدب سكانية مما أدى إلى اختلالات تنموية خطيرة.

2. مشكلة المشروعات المفتوحة:

وهي المشروعات التي تم البدء فيها ولم تكتمل وهي مشكلة تعكس انخفاض معدلات الأداء وسوء التخطيط والإدارة وضعف الرقابة.

3. الفوارق الإقليمية:

نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وامكانية أساليب الإدارة التي تقوم عليها نظام الإدارة المحلية وغياب استراتيجية قومية للتنمية وسوء أداء بعض القيادات المحلية في بعض المحافظات وأدى ذلك إلى تقدم بعض الأقاليم وتخلف البعض الأخر مما أوجد المشكلات التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العام نظراً لأن هذا المعده ومحصلة معدلات النمو الاقليمية.
- التغير في مستويات المعيشة وخاصةً متوسط دخل الفرد الحقيقي بين أبناء الوطن نظراً لاختلاف أقاليم توطنهم.
- تحول بعض المناطق إلى مناطق جدب للمشروعات التنموية خاصة للقطاع الخاص حيث تتوفر البيئة الأساسي الاستثمارية والتسويقية ووسائل النقل مما يعظم من الفوارق التنموية والإقليمية للمجالس البلدية.

2-التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية على اختلاف أنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة الحديثة، وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة.

أ- تعريف التنمية المستدامة:

ولقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة غير أنها اختلفت هذه التعاريف في المعني بين الباحثين والمهتمين وبين المنظمات الاقتصادية والهيئات الدولية، ومن هذه التعاريف:

- عرفت التنمية المستدامة أنها "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجيو المؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول. (الحسن،2011).
- وتعرف بأنها تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكلما يتصلب تحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألان أخذ من الأرض أكثر مما نعطي(العوضي، 2003م).
- وحسب قاموس ويبستر (webster) تعني أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها او تدميرها جزئيا او كليا(عبد اللاوي، 2012).
- كما تعرف بأنها بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية والتي تشكل في آن واحد أحد أهم مجالات عمل مؤسسات السياسة العامة المعاصرة وأحد أهم وسائل التنمية الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفاً في الدولة والتي تشكل الاقاليم المختلفة الجزء الأكبر منها أو هي السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لا حداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.

إن مفهوم التنمية المستدامة بهذا المعني هي تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، من خلال جملة من السياسات والبرامج العامة الحكومية تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال الإعداد والاشراف على تنفيد سياسات التنمية المستدامة، ويقصد بالسياسات

والبرامج مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتشغيل الاشكال الإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة المناسبة لا حداث تنمية مستدامة غير أن هذه الخطط تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فإن التنمية المستدامة في حقيقة الأمر تسعي إلى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الافعال الايجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي والاقتصادي عندهم، وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية (**محمد، 2006**).

وبذلك يتأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكّل الركائز للتنمية المستدامة. وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان(Voir le k2009).

ب- أسس التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها وكانت أهمها:(الحسن،2011).

- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة .
- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية ، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية.
- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

ب – أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم البرامج والمشاريع والخطط المتعلقة بالتنمية المستديمة (wwwbohothe.blogspot.com).
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك منخل التوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.(wwwbohothe.blogspot.com)
- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والمساهمة الفعلية في التطور والتقدم من خلال تحسين الفاعلية الاقتصادية.
- تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير افكار الأفراد واحتياجاتهم وقيمهم وتأهيلهم وتدريبهم على اساس سليم حثي يستطيعوا الاسهام بطريقة ايجابية في عمليات التنمية.
- تهدف إلى أن تكون جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين على المستويات المحلية والقومية (قدومي،2008).

تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الطبيعية بين الاجيال الحالية والمستقبلية من خلال ترشيد استغلالها.

ب- خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.
- التنمية المستدامة تختلف عن أنواع التنمية الأخرى في كونها أكثر تداخلاً وتعقيداً خصوصاً فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي.
- تتوجه أساساً لتلبية احتياجات اكثر الطبقات فقراً وبالتالي تسعي إلى التخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي، وتحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة.
- عناصرها لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق فهي تضع تلبية احتياجات الأفراد في أولويتها(سليماني، 2015).
- هي عملية مجتمعية يجب ان تساهم كل الفئات والقطاعات فيها ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة او طرف واحد.

ج- مبادئ التنمية المستدامة:

تتمثل مبادي التنمية المستدامة في الآتي:

- مبدأ التخطيط الاستراتيجي للقيام بالمشروعات .
- مبدأ مشاركة المجتمع بمختلف شرائحه .
- مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- مبدأ توزيع الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
- مبدأ الحكم الرشيد.
- مبدأ رفع الوعي عن طريق التعليم ووسائل الاعلام.

د- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الابعاد يمكن إجمالها في الآتي:

1- **البعد البيئي:** ويتمثل في حماية البيئة من خلال إدارة النفايات المتواجدة بها والحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق ترشيد استخدامها والحفاظ عليها لما يسمح بجعل قدرة البيئة المحلية تسمح ببعض الفرص لا بناء الاجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي واستغلالها.

2- **البعد الاقتصادي:** وهو البعد الذي يعتمد على تحقيق التكامل والانسجام فيما بين المصالح والمشاريع ووضع الخطط والقرارات التنموية بالوسط المحلي ويكون هذا البعد مستوعبا لتلبية المتطلبات الاساسية لا فراد المجتمع المحلي.

3- **البعد الاجتماعي** : يركز هذا البعد على المساواة والعدالة الاجتماعية بين ابناء المجتمع المحلي في الحصول على المتطلبات الاساسية من تعليم وصحة وسكن إلى غير ذلك من الخدمات التي تلتزم الإدارة المحلية بتقديمها.

ثالثاً- الإدارة المحلية ودورها في عملية التنمية المستدامة:

يمكن توضيح دور الإدارة المحلية في عملية التنمية المستدامة من خلال المجالات التالية:(رشاد،2002).

1. **في مجال التنمية الاقتصادية** ويتم ذلك من خلال دعم التنمية الاقتصادية المحلية والتي نقصد بها العملية التي تعمل من خلالها المجالس المحلية على خلق الظروف الأحسن لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواءً كانت في الجانب الصناعي التجاري الفلاحي وذلك أساس على أن الجانب الاقتصادي ينعكس على باقي جوانب الحياة. لذلك تسعى الإدارة المحلية جاهدة على تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى المحلي من خلال: **(بوحيط،1997)**.

- المساهمة في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الانتخابية والخدمية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية، فالبلدية تعمل عن طريق المجلس البلدي على تطوير الأنشطة الاقتصادية المسيطرة في برنامجها التنموي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، كما يعمل على توجيه وتنسيق ومراقبة الأنشطة المحلية، وبالتعاون مع الهيئة التنفيذية البلدية، يطالب المجلس بإحداث تعاونيات إنتاجية وأجهزة التنسيق والتسويق للإنتاج الفلاحي وتشجيع الاستثمارات الفلاحية، كما يقوم المجلس بإعداد وتحضير برامج إنعاش المنتجات الفلاحية، وتمون أعضاء التعاونية بالتجهيزات والخبرات.
- المحافظة في خلق وتحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها أو التي سيتم إعادة تأهيلها، كما أن للمجلس البلدي أن يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين مناخ لترقية مختلف القطاعات الاقتصادية(الصناعي، التجاري والفلاحي) قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار.(سليماني، 2015).

2. **مجال التنمية السياسية:** حيث تقوم الإدارة المحلية بالتنمية السياسية على المستوى المحلي من خلال تقريب السلطة من المواطنين وأفراد المنطقة محلياً حيث تمكن من الاتصال المباشر بين المواطنين وممثلي الإدارة المحلية من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات والندوات والحملات التحسيسية بضرورة المشاركة السياسية للمواطن من خلال اختيار من يمثله في المجالس المحلية

باعتبارها الجماعة القاعدية التي يلجأ إليها المواطن ويتعامل معها مباشرة في حل مشكلاته وتلبية حاجياته.

هذا بالإضافة إلى إتاحة فرص التنشئة السياسية للمواطنين والوعي السياسي أي بنشر الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم لكل المستجدات السياسية (تنمية روح المواطنة).

كما تعمل الإدارة المحلية على تحقق تنمية سياسية على المستوى المحلي بتنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم (السياسية) بوضوح وتنمية قدراته معلى تعبئة كلال إمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل إذن تعمل الإدارة المحلية على تعزيز روح الانتماء والانجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار المحلي.

- بالإضافة إلى جعل نتائج الانتخابات أكثر شفافية ومما سبق ذكره فيما يخص دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية السياسية تستنتج أن للإدارة المحلية أيضا دور في القضاء على الأزمات السياسية والمتمثلة في:
- أزمة المشاركة السياسية: هو مجتمع للأشخاص التعبير عن آرائهم ولا يسمح بالنقد والمراقبة.
- أزمة الشرعية: وهو المجتمع الذي وصلح كامه للسلطة بطرق غير شرعية أو أدائهم السياسي ضعيف.
- أزمة التمثيل: بمعنى وجود فئات داخل المجتمع لا تجد من يمثلها داخل النظام السياسي.
- أزمة التغلغل: وهي عجز المؤسسات الإدارية والسياسية إلى الوصول إلى كافة أفراد المجتمع ومعرفة متطلباتهم وجعل هم يحترمون القانون.
- الشفافية من خلال إمكانية الاطلاع على محضر المداولات والحصول على نسخة منه.

3. **مجال البيئة الاجتماعية الثقافية:**

ينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لارتباطهما ببعضهما البعض، إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية ثانية، كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأفراد المجتمع من ناحية أخرى.

كما تعمل الإدارة المحلية على تحقيق التنمية في المجال الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى التنمية في المجتمع:

- الصحة: تتولى البلدية مجموعة من الوظائف في المجال الصحي للحفاظ على الصحة البشرية وذلك بالسهر على المحافظة على النظافة العمومية، وطرق معالجة المياه القذرة، وتوزيع المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى دورها في مكافحة ناقلات الأمراض.

- السكن (التهيئة العمرانية): تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فهي تهدف إلى الحث على أي عمل أو برنامج في مجال الإسكان والتعمير وتطبيقه ومراقبته في مجالها الإقليمي وتحث على تسهيل انجاز السكنات والتجهيزات الجماعية الكفيلة بضمان أحسن الظروف السكنية والحياتية للجماعات.
- التضامن الاجتماعي أو النشاط الاجتماعي: تعمل الإدارة المحلية على المبادرة والتشجيع والمساهمة في برامج ترقية التشغيل لاسيما اتجاه الشباب، وتساهم في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى مساعدة الطفولة والمعوقين والمسنين والمرضى عقلياً بحيث تتكفل بها في إطار السياسات العمومية والوطنية.
- في مجال الأمن والخدمات الطارئة: تعمل الإدارة العامة على الحفاظ على النظام العام بواسطة جهاز الشرطة آو الحرس البلدي، كما توفر وسائل الإسعاف في حالة ما إذا حصلت كارثة مع وضع الاحتياطات الوقائية الأزمة لمواجهة الأخطار الكوارث.

4- مجال التنمية الإدارية:

حيث تسع بالإدارة المحلية جاهدة لتطوير الخدمات الإدارية المقدمة للمواطن خاصة من حيث تخفيض التكلفة وسرعة المعاملات وهو ما جعلها تعمل على تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع الإداري وتعمل على تقليص الفساد والقضاء على البيروقراطية عبر تسريع عملية صنع القرار ومن اجل خدمة أفضل أصبحت الإدارة المحلية اليوم تتجه نحو تبني الإدارة الإلكترونية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم تلك الخدمات ويتجلى ذلك من خلال الشروع في رقمنة مصالح الحالة المدنية (مشروع البلدية الإلكتروني).

5- **مجال التنمية البيئية:** تعتبر الإدارة المحلية المؤسسة الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة لذلك فهي تسهر على النظام والأمن العمومي وعلى النظافة العمومية وحفظ الصحة وذلك من خلال:

- تسهر الإدارة المحلية على حماية الوسط الطبيعي وخاصة الاحتياطات المائية من أيصرف.
- محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية.
- مكافحة كل أشكال التلوث (التلوث المائي، الجوي)
- تشجيع تأسيس جمع يتحماية البيئة.
- الإدارة المحلية لها حقر فض أي مشروع يؤثر على البيئة.
- إنشاء وتوسيع وصيانة الطرق والحدائق والمنتزهات.
- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة.

رابعاً معوقات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة أهداف من أهمها تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمعات غير أن في المقابل هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض طريقها ويمكن تصنيف هذه المعوقات في العوامل التالية:

1- **عوامل اجتماعية:** وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق انماط التغيير بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بان التغيرات الجديدة تهدف استقرارهم وتقلل وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه هذا التغيير.

2- **عوامل ثقافية:** تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد ورفضهم للتغيير والتعديل كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بانها تضرهم ولا تنفعهم .

3- **عوامل نفسية:** ان قبول او رفض التجديدات التي تطرا على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف ادراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة ان يختلف أفراد المجتمع في ادراكهم للجديد وذلك باختلاف ثقافاتهم (**طعامنة.2003**).

4- **عوامل تكنولوجية:** يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى انتاجها وهذا لا يتم الا باستخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة واخضاعها للبرامج التنموية .

5- **عوامل إدارية:** ان إدارة التنمية عملية في غاية الصعوبة تحتاج إلى قيادة واعية ومدربة وقادرة على اتخاد القرارات الهادفة حيث يمكن ان تتلكأ الإدارة فيعم الفساد وتقل الموارد وتهبط معدلات الدخول ومن ضمن المعوقات الإدارية ما يلي:

- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاد القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية وبينها وبين الأجهزة التقليدية .
- عدم توفر القيادات الإدارية المتطورة والمؤمنة بالتغيير .

6- **عوامل مادية** :ان عدم توافر التمويل الكافي لا قامة القواعد الاساسية للتنمية يعتبر من اهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من الحكومة المركزية .

7- **عوامل تخطيطية** : ان تخطيط وتنفيد برامج التنمية قد يكون معوقا في حد ذاته من معوقات التنمية ان لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع نظرا لاختلاف المناطق والاقاليم في مواردها وظروفها وحاجات أفرادها.

ان كل المعوقات السابقة دفعت الإدارة المحلية والمتمثلة في المحليات بكافة اشكالها في الدول النامية إلى التركيز على مواردها المحلية او الذاتية للنهوض بالتنمية المحلية والمستدامة كأداة لتحقيق تنمية وطنية مستدامة شاملة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد والتوجه بهم نحو مستوى حياة افضل.

النتائج والتوصيات:

من خلال ما تم عرضه يمكن التأكيد على أن جميع الأدبيات التي تناولت موضوع الإدارة المحلية تعتبرها عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة نتيجة للدور الهام التي تقوم به سواءً كان من الجانب التنموي أو السياسي وذلك من خلال توفير احتياجات الأفراد المباشرة والتخطيط المستقبلي للتنمية كما أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون وجود إدارة محلية يكون لها دور فعال في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي كونها الجهاز الأقرب من حياة المواطن وبالتالي قدرتها على التأثير في وضعه المعيشي وأن واقعها في ليبيا ما يزال بعيداً عن مستوى الطموح وخصوصاً من حيث تفعيل دورها في البلديات، ولا يأتي ذلك إلا من خلال انتهاج طريقة التكامل بين كل مؤسسات المجتمع، وإزالة كافة العوائق أمام تطبيقها لكي تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها أغلب دول العالم في رفع مستوى المعيشة والقضاء على بعض السلبيات المركزية وللإفادة من الطرح السابق تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1- العمل على تعزيز دور البلديات وتفعيلها من خلال اعطاها الاستقلال المالي والإداري ومحاسبتها وفق آليات فاعلة لتقويم أدائها وتوفير احتياجاتها للارتقاء بفرص بناء القدرات المؤسسية والفردية لها تطوير أنماط وصيغ تفعيل دور القطاع الخاص والجمعيات المحلية والأهلية والمواطنين في دعم عملية التنموية لمحلية في إطار التطبيق السليم لمفهوم الإدارة المحلية.

2- إعادة النظر في التشريعات والقوانين الحالية المنظمة لعمل البلديات وتطويرها بحيث تكون مشجعة على التنافس بين المحليات والبلديات والمدن نحو الاهتمام بالتنمية المستدامة.

3- تبني استراتيجية وطنية شاملة (استراتيجية التنمية المستدامة) يشار كفيبنائها وإعدادها كل البلديات والمؤسسات والجهات العامة والخاصة وأفراد المجتمع المهتمين بمجال التنمية المستدامة.

4- الاستفادة من الموارد والخيرات الطبيعية بليبيا من خلال التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

3- التنسيق بين اختصاصات ومهام كل من الإدارة المركزية والإدارة المحلية.

المراجع:

- ناجم ابو خويط، وآخرون (2017) متطلبات ومعوقات تطبيق نظام الإدارة المحلية في ليبيا، مجلة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية. العدد الخامس.
- على محمد ديهوم (2017) المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية. المؤتمر الاقتصادي الاول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس.
- سليماني محمد (2015) اهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة . مجلة الاقتصاد والتنمية. جامعة المهدية. العدد الثالث.
- اديب نعمة (2010) بلديات ومجتمع بلدي وتنمية . ورقة مقدمة لندوة البلديات والتنمية المحلية .لبنان .27 فبراير.
- عبدالسلام عبد اللاوي .(2010) دور المجتمع المدني في التنمية في الجزائر . رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح.
- محمد محمود طعامنة . (2003) نظام الإدارة المحلية المفهوم- الفلسفة- الأهداف . الملتقي العربي الاول – حول الإدارة المحلية في الوطن العربي . سلطنة عمان . الاردن .
- محمد سناء قاسم . (2006) واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الاراضي الفلسطينية .
- شطاري على خظار . (1994) الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الاردن . المركز العربي للخدمات الطلابية . عمان . الاردن .
- قانون 59 لسنة 2012 بشان الإدارة المحلية في ليبيا .
- احمد ابراهيم ملاوي (2008) اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . العدد الثاني.
- جعف رانس ،(1988) أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية . ديوان المطبوعات الجزائر.
- عبدالرحمن محمد الحسن،(2011) التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، مؤتمر العلمي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة في الفترة 15 – 16 / 11 / 2011، الجزائر.
- محمد جاسم (2015). " البلديات والتنمية المحلية والمستدامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الاقصى.
- أحمدعبداللطيفرشاد(2002)،**أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- العمري بوحيط (1997)،**البلدية : إصلاحات، مهام وأساليب**، دار زغياش، الجزائر.
- Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde 2009, Climat & Développement: Des espaces pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009, p. 14-1